

الدبلوماسية الدفاعية: دراسة تأصيلية في المفهوم والممارسة

حاتم احمد المودي

عضو نيابة بمكتب المدعي العام العسكري - وزارة الدفاع

www.hatemalmoudi90@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0000-8943-0530>

الملخص:

تناول البحث الدبلوماسية الدفاعية بوصفها توظيفاً سلمياً ومنظماً للمؤسسات والقدرات الدفاعية في العلاقات الخارجية، وهدف البحث إلى تأصيل مفهوم الدبلوماسية الدفاعية، وتحليل تطوره، وتمييزه عن المفاهيم القريبة، مع بيان وظيفتها الاستراتيجية وصلتها بالسياسة الخارجية والدفاعية وتفسير ممارساتها الدولية وأدوات التعاون المرتبطة بها، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالمدخل المفاهيمي والتتبع التاريخي المحدود عند تفسير تطور المفهوم، وتوصل البحث إلى نتائج منها: أن الدبلوماسية الدفاعية تمثل توظيفاً منظماً وسلمياً للمؤسسات والقدرات الدفاعية لخدمة أهداف السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية دون استخدام القوة القتالية، وإلى أن ممارستها تنتظم عبر الاتفاقات والشراكات والتمثيل والاتصال الدفاعي بما يعزز استقرار العلاقات واستمراريتها بين الدول، وتوصيات أهمها: اعتماد تعريف مؤسسي واضح للدبلوماسية الدفاعية داخل الأجهزة المختصة، وتوجيه الاتفاقات والشراكات الدفاعية نحو أطر مؤسسية واضحة وقابلة للاستمرار بما يضمن متابعة التعاون وتطويره وفق المصالح الوطنية والأولويات الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الدفاعية، السياسة الخارجية، السياسة الدفاعية.

Abstract:

The study examined defence diplomacy as the peaceful and organised employment of defence institutions and capabilities in external relations. Its primary aim was to establish a conceptual foundation for defence diplomacy, analyse its development, distinguish it from related concepts, clarify its strategic function and relationship with foreign and defence policy, and interpret its international practices and associated instruments of cooperation. The study adopted the descriptive-analytical method, supported by a conceptual approach and limited historical tracing in explaining the evolution of the concept. It concluded that defence diplomacy constitutes the organised and peaceful employment of defence institutions and capabilities in support of a state's foreign,

defence and security policy objectives without recourse to combat force. It also found that its practice is structured through agreements, partnerships, defence representation and communication, thereby enhancing the stability and continuity of relations between states. The study recommended adopting a clear institutional definition of defence diplomacy within the relevant agencies and directing defence agreements and partnerships towards clear and sustainable institutional frameworks that ensure the continuity and development of cooperation in accordance with national interests and strategic priorities.

Keywords: defence diplomacy, foreign policy, defence policy.

المقدمة:

شهدت البيئة الدولية خلال العقود الأخيرة تحولاً ملحوظاً في طبيعة الأدوات التي توظفها الدول لإدارة علاقاتها الخارجية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، فلم تعد المؤسسات الدفاعية تنحصر في وظائف الردع والاستعداد العسكري، بل اتسع حضورها في مجالات التعاون الدولي وبناء الثقة وتطوير الشراكات وتبادل الخبرات ودعم قنوات الاتصال بين الدول، وفي هذا السياق برزت الدبلوماسية الدفاعية بوصفها مجالاً يجمع بين البعد الدبلوماسي والموارد الدفاعية في إطار غير قتالي يستهدف دعم أهداف الدولة الخارجية والدفاعية والأمنية، وقد ارتبط تطور هذا المفهوم بالتحويلات التي أعقبت الحرب الباردة واتساع أنماط التعاون الدفاعي الثنائي ومتعدد الأطراف، الأمر الذي أوجد حاجة علمية إلى ضبط حدوده وتمييزه عن مفاهيم قريبة مثل الدبلوماسية العسكرية والسياسة الدفاعية والتعاون العسكري والتحالفات، كما أن تعدد الممارسات المرتبطة بهذا المجال من الاتفاقات والشراكات الدفاعية إلى التمثيل والاتصال الدفاعي وبرامج بناء القدرات والتعاون التقني والصناعي، جعل الدبلوماسية الدفاعية موضوعاً يتجاوز الوصف المؤسسي إلى دراسة الوظيفة التي تؤديها في خدمة السياسة الخارجية وبناء العلاقات الدفاعية الوقائية، وتزداد أهمية هذا التأصيل في ظل تفاوت الأدبيات في تحديد نطاق المفهوم وتعدد الاستخدامات الرسمية له بين الدول، بما يفرض معالجة تتجاوز جمع التعريفات إلى تفسير عناصرها المشتركة وحدود اختلافها وعلاقتها بالممارسة الفعلية.

من هذا المنطلق يسعى البحث إلى تقديم معالجة تأصيلية للدبلوماسية الدفاعية تنطلق من بناء مفهومها وتتبع تطوره، ثم تحدد نطاقه الاصطلاحي ووظيفته الاستراتيجية، قبل الانتقال إلى تحليل

أطر الممارسة الدولية وأدوات التعاون الدفاعي، بما يسمح ببناء تصور علمي متماسك يربط بين المفهوم والممارسة ويكشف حدود كل منهما، ويجنب الخلط بين الأنشطة الدفاعية الدولية المختلفة، ويوفر أساساً معرفياً يمكن الاستناد إليه في الدراسات اللاحقة التي تتناول تطبيقات الدبلوماسية الدفاعية في سياقات وطنية أو إقليمية محددة.

أولاً- إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في تحديد ماهية الدبلوماسية الدفاعية وحدودها الاصطلاحية ووظيفتها الاستراتيجية، والكشف عن طبيعة علاقتها بالمفاهيم الدفاعية المتصلة بها، وبيان الكيفية التي تتجسد بها في الأطر المنظمة للعلاقات الدفاعية وأدوات التعاون بين الدول.

يكمّن البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما الدبلوماسية الدفاعية من حيث المفهوم والممارسة؟

ثانياً- التساؤلات الفرعية

- 1- ما المقصود بالدبلوماسية الدفاعية، وكيف تطور مفهومها، وما حدود تمييزها عن المفاهيم القريبة؟
- 2- ما الوظيفة الاستراتيجية للدبلوماسية الدفاعية في خدمة السياسة الخارجية والدفاعية، وما طبيعة بعدها الوقائي وحدود تأثيرها في العلاقات بين الدول؟
- 3- ما الأطر المنظمة للعلاقات الدفاعية التي تتجسد من خلالها الممارسة الدولية للدبلوماسية الدفاعية؟

4- ما أبرز أدوات التعاون وبناء القدرات التي تعكس الممارسة العملية للدبلوماسية الدفاعية؟

ثالثاً- أهمية البحث: تظهر أهمية دراسة هذا البحث عند طرح موضوعها من الناحيتين العلمية والعملية:

- 1- الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية من الحاجة إلى تأصيل مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وضبط حدوده الاصطلاحية وتحليل وظائفه، بما يسهم في تقليل الخلط المفاهيمي داخل الأدبيات العربية المتخصصة.
- 2- الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية في توضيح مجالات ممارسة الدبلوماسية الدفاعية وأدواتها، بما يساعد المؤسسات المعنية على فهم إمكانات توظيف العلاقات الدفاعية في دعم الأهداف الخارجية والأمنية.

رابعاً- أهداف البحث

- 1- تأصيل مفهوم الدبلوماسية الدفاعية من خلال تحليل تطوره وتحديد عناصره الأساسية وتمييزه عن المفاهيم القريبة، بما يفضي إلى بناء تعريف إجرائي منضبط.
- 2- تحليل الوظيفة الاستراتيجية للدبلوماسية الدفاعية وبيان موقعها في خدمة السياسة الخارجية والدفاعية، مع تحديد طبيعة بعدها الوقائي وحدود تأثيرها في العلاقات بين الدول.
- 3- تحليل الأطر المنظمة للعلاقات الدفاعية التي تتجسد من خلالها الممارسة الدولية للدبلوماسية الدفاعية، وبيان دورها في تنظيم العلاقات والتفاعلات الدفاعية بين الدول.
- 4- تفسير أدوات التعاون وبناء القدرات المرتبطة بالدبلوماسية الدفاعية، وبيان دورها في تجسيد الممارسة العملية وربط البناء النظري بالتطبيق المؤسسي.

خامساً- منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وتطورها وممارساتها، مع توظيف المدخل المفاهيمي في ضبط المصطلحات وتحليل العلاقات بينها، والاستفادة المحدودة من التتبع التاريخي عند تفسير تطور المفهوم.

سادساً- الدراسات السابقة

- 1-دراسة مبروكة الورفلي - 2018، "الدبلوماسية العسكرية: الدفاع في وقت السلم"، هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الدبلوماسية العسكرية ووظائفها السلمية في خدمة السياسة الخارجية، وعالجت إطارها النظري وأغراضها ومظاهرها وأهميتها ونماذج تطبيقها، وخلصت إلى فاعليتها في بناء الثقة وتعزيز التعاون والشراكات ودعم السلام والأمن، مع التأكيد على دورها المتنامي كأداة للقوة اللينة، دون توصيات مستقلة.
- 2-دراسة هاني البسوس - 2021، "الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية"، هدفت الدراسة إلى بيان دور الدبلوماسية الدفاعية القطرية في بناء التحالفات وتعزيز الأمن الوطني، وعالجت علاقات قطر الدفاعية مع الولايات المتحدة وتركيا وآليات التعاون العسكري والاتفاقيات والتدريب، وخلصت إلى أن هذه التحالفات عززت مكانة قطر وأمنها وقدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية، دون طرح توصيات مستقلة.

3-دراسة أسماء الحمد وهاني البسوس- 2023، "دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة"، هدفت الدراسة إلى تقييم إسهام الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإماراتية، وعالجت أدواتها واتفاقياتها الدفاعية وشراكاتها وتوظيف القوات المسلحة في دعم العلاقات الخارجية، وخلصت إلى نجاحها في تعزيز التعاون والعلاقات الاستراتيجية والمحافظة على الأمن والاستقرار، وبيّنت اتساع أدواتها بين الاتفاقيات والتدريب والشراكات الدفاعية، دون تخصيص توصيات مستقلة.

4-دراسة فاطمة السويدي وهاني البسوس - 2023، "الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية"، هدفت الدراسة إلى بيان دور القواعد العسكرية في تفعيل الدبلوماسية الدفاعية الفرنسية بأفريقيا، وعالجت دوافع الوجود العسكري الفرنسي وأهدافه الجيوسياسية وعلاقته بالسياسة الخارجية، وخلصت إلى توظيف فرنسا قواعدها لحماية مصالحها وتعزيز نفوذها، غير أن ممارساتها أسهمت في تراجع سياستها ونفوذها داخل دول أفريقية عدة، دون توصيات مستقلة.

تتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة ركزت على تطبيقات قطرية وإماراتية وفرنسية، وإحداها تناولت الدبلوماسية العسكرية زمن السلم، بينما يقدّم البحث الحالي معالجة تأصيلية شاملة تضبط مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وحدوده ووظيفتها الوقائية والاستراتيجية، وترتبط بين البناء المفاهيمي وأطر الممارسة وأدوات التعاون الدفاعي.

سابعاً- خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين؛ خصص الأول للتأصيل النظري والمفاهيمي للدبلوماسية الدفاعية، والثاني لتحليل ممارساتها الدولية، بما يحقق الترابط بين المفهوم والممارسة ويمنع التداخل بينهما، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: التأصيل النظري للدبلوماسية الدفاعية

المطلب الأول: البناء المفاهيمي للدبلوماسية الدفاعية

المطلب الثاني: الوظيفة الاستراتيجية للدبلوماسية الدفاعية

المبحث الثاني: الممارسة الدولية للدبلوماسية الدفاعية

المطلب الأول: الأطر المنظمة للعلاقات الدفاعية

المطلب الثاني: أدوات التعاون الدفاعي

المبحث الأول- التأصيل النظري للدبلوماسية الدفاعية

تمهيد:

يمثل التأصيل النظري للدبلوماسية الدفاعية مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة هذا المجال وحدود حضوره في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ لا يمكن تحليل ممارساته أو تقدير وظائفه من دون ضبط بنائه المفاهيمي والكشف عن المسار الذي أسهم في بلورة دلالاته الحديثة، ولا سيما مع تداخل استخدامه مع مفاهيم قريبة ارتبطت تقليدياً بالنشاط العسكري والعلاقات الدفاعية بين الدول، ومن هنا ينصرف هذا المبحث إلى تأسيس قاعدة نظرية واضحة تبدأ بتحديد مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وتتبع تطوره، ثم تميزه اصطلاحياً عن المفاهيم المتجاورة، قبل الانتقال إلى بيان وظيفته الاستراتيجية في خدمة السياسة الخارجية وشرح طبيعته الوقائية، بما يهيئ إطاراً تحليلياً متماسكاً يسمح بفهم الكيفية التي تحولت بها الأدوات الدفاعية غير القتالية إلى وسيلة فاعلة في بناء العلاقات وتعزيز الثقة ودعم المصالح الاستراتيجية للدول ضمن بيئة دولية متزايدة التعقيد والتشابك.

المطلب الأول- البناء المفاهيمي للدبلوماسية الدفاعية

يستند البناء المفاهيمي للدبلوماسية الدفاعية إلى ضرورة تحديد مضمونها بدقة قبل الانتقال إلى تحليل وظائفها وممارساتها، لكون هذا المفهوم نشأ في بيئة تداخلت فيها الأدوار الدبلوماسية والعسكرية وتطورت فيها صور التعاون بين المؤسسات الدفاعية، وهو ما أفرز تعدداً في التعريفات واختلافاً في حدود الاستخدام الاصطلاحي، ومن ثم يركز هذا المطلب على تفكيك المفهوم من خلال بيان دلالاته الأساسية وتتبع تطوره، ثم مقارنته بالمفاهيم المتقاربة التي قد تختلط به، بما يساعد على بناء تصور أكثر انضباطاً يميز الدبلوماسية الدفاعية عن غيرها، ويحدد موقعها داخل منظومة العلاقات الخارجية والدفاعية للدولة على أساس تحليلي واضح.

أولاً- مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وتطورها

يرتبط ضبط مفهوم الدبلوماسية الدفاعية بتحديد طبيعة الاستخدام الخارجي للمؤسسات والقدرات الدفاعية في غير المجال القتالي، وقد عرّف ليش دراب (Lech Drab) الدبلوماسية الدفاعية بأنها نشاط دولي سلمي متنوع يقوم على الحوار والتعاون، تنفذه وزارة الدفاع الوطنية والمؤسسات والقيادات التابعة لها في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الأمنية الدولية، بالتعاون مع الحلفاء والشركاء والدول الصديقة، دعماً لأهداف السياسة الخارجية والأمنية للدولة ويبرز في هذا التعريف

الطابع السلمي والمؤسسي واتساع نطاق التعاون الدفاعي الخارجي (Drab، 2018، ص63). أما من منظور رسمي عرّفت وزارة الدفاع الإسبانية الدبلوماسية الدفاعية بأنها نشاط دولي متنوع قائم على الحوار والتعاون، تنفذه وزارة الدفاع بصورة ثنائية مع الحلفاء والشركاء والدول الصديقة، دعماً لأهداف السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية (الحمود، 2023، ص10).

ويؤكد هذا التصور الصلة الوظيفية بين المجال الدفاعي والتوجه الخارجي للدولة. وفي الأدبيات العربية، عرّف علي محمد سعيد عبد المجيد الدبلوماسية الدفاعية بأنها أنشطة تقوم بها القوات المسلحة خارج حدود الدولة لتحقيق أهداف السياسة الدفاعية وتعزيز العلاقات مع الدول الصديقة ونشر السلم والأمن (عبدالمجيد، 2022، ص60).

فيما أن أندرو كوتي وأنتوني فورستر (Andrew Cottey & Anthony Forster)، فقد ربطا المفهوم بالاستخدام السلمي غير التصادمي للقوات المسلحة والهياكل الدفاعية ذات الصلة، ولا سيما وزارات الدفاع، بوصفه أداة للسياسة الخارجية والأمنية، مع اعتبار هذا الدور مكماً للوظائف التقليدية للقوات المسلحة في وقت السلم (الحمود، مرجع سابق، ص 10).

ويكشف هذا التعريف بوضوح الفصل بين الاستخدام القتالي للقوة وبين توظيف الموارد الدفاعية في أغراض خارجية تعاونية، ويخلص حسن الحمود في نهاية استعراضه للمقاربات المفاهيمية إلى تعريف الدبلوماسية الدفاعية بأنها أنشطة لا عنفية لوزارة الدفاع، تنفذها القوات المسلحة خارج حدود الدولة، لتحقيق أهداف السياسة الأمنية والدفاعية بطريقة دبلوماسية (الحمود، المرجع السابق، ص 12). واستناداً إلى العناصر المشتركة في مجمل التعريفات السابقة، يمكن تعريف الدبلوماسية الدفاعية تعريفاً إجرائياً باعتبارها توظيفاً منظماً وسلمياً لمؤسسات الدولة وقدراتها الدفاعية في علاقاتها الخارجية، من خلال أنشطة غير قتالية تستهدف دعم السياسة الخارجية والدفاعية، وبناء الثقة، وتطوير علاقات التعاون، والإسهام في تحقيق المصالح الأمنية والاستراتيجية للدولة، أما من حيث التطور فقد ارتبط بروز الدبلوماسية الدفاعية بصورتها الحديثة بالتحولات التي أعقبت الحرب الباردة، حين اتسع نطاق الأدوار غير القتالية للمؤسسات الدفاعية، وبرزت الحاجة إلى أدوات تسمح بتوظيف العلاقات العسكرية والدفاعية في بناء الثقة وتطوير التعاون وإسناد الأهداف الخارجية للدولة، ثم اكتسب المصطلح حضوراً أوضح خلال تسعينيات القرن العشرين، وتعرّز حضوره في السياق البريطاني مع مراجعة

الاستراتيجية الدفاعية ونشر الورقة البيضاء عام 1998، قبل أن يتوسع تدريجياً ليشمل مجالات متعددة من التعاون والاتصال وبناء العلاقات الدفاعية، وبذلك انتقل من ممارسات متفرقة ذات طابع عسكري أو دبلوماسي محدود إلى إطار أكثر وضوحاً من حيث الوظيفة والمجال، كما أصبح يعبر عن نمط من الحضور الخارجي للمؤسسة الدفاعية يقوم على الوقاية والتعاون وبناء الشراكات بدلاً من الاقتصار على إدارة التهديدات بالقوة (الحمود، مرجع سابق، ص 3-5).

يؤكد ضبط مفهوم الدبلوماسية الدفاعية وتتبع تطوره أن قيمته العلمية لا تتبع من حداثة المصطلح بقدر ما ترتبط بقدرته على تفسير أنماط متزايدة من التفاعل الدفاعي غير القتالي بين الدول، غير أن اتساع نطاقه يثير في المقابل إشكالاً يتعلق بحدوده الفاصلة عن مفاهيم قريبة تتقاطع معه في بعض الأدوات والوظائف، الأمر الذي يجعل التمييز الاصطلاحي بينها ضرورة منهجية لضمان دقة التحليل ومنع التداخل المفاهيمي.

ثانياً- التمييز الاصطلاحي للدبلوماسية الدفاعية

يقتضي ضبط مفهوم الدبلوماسية الدفاعية تحديد حدوده إزاء المصطلحات المتقاربة التي تتحرك داخل المجالين العسكري والدفاعي، وفي مقدمتها الدبلوماسية العسكرية؛ فالدبلوماسية العسكرية ترتبط بصورة أوثق بالأنشطة التي تقوم بها المكونات النظامية للقوات المسلحة في علاقاتها الخارجية، ولا سيما من خلال الملحقين العسكريين والزيارات والاتصالات المهنية، بينما تتسع الدبلوماسية الدفاعية لتشمل نطاقاً أوسع من السياسات والبرامج والأنشطة السلمية التي تشارك فيها وزارة الدفاع ومؤسسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير إلى جانب القوات المسلحة، ومن ثم تقوم العلاقة بين المفهومين على التداخل لا الترادف؛ إذ تمثل الدبلوماسية العسكرية أحد المسارات التي يمكن أن تعمل من خلالها الدبلوماسية الدفاعية، من دون أن تستوعب كامل نطاقها المؤسسي والوظيفي (الورفي، 2018، ص 111). كما تختلف الدبلوماسية الدفاعية عن السياسة الدفاعية من حيث المستوى والوظيفة؛ فالسياسة الدفاعية تحدد التوجهات والأولويات العامة للدولة في المجال الدفاعي، بينما تعمل الدبلوماسية الدفاعية في بعدها الخارجي بوصفها إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ جانب من تلك التوجهات عبر الاتصال والتعاون وبناء العلاقات الدفاعية، وبحول هذا التمييز دون الخلط بين صنع القرار الدفاعي وبين الأداة المستخدمة لتنفيذ بعض أهدافه الخارجية، كما يوضح أن الدبلوماسية الدفاعية لا تمثل

سياسة مستقلة بذاتها، بل تتحرك داخل إطار أوسع تحدده السياسات العامة للدولة وأولوياتها الخارجية والدفاعية (السعيد، 2021، ص 2).

أما علاقتها بالسياسة الخارجية فتقوم على التخصص داخل الإطار العام للعمل الخارجي؛ فالسياسة الخارجية تحدد الاتجاهات والمصالح التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، في حين توظف الدبلوماسية الدفاعية الموارد والعلاقات الدفاعية لخدمة جانب من تلك الأهداف، وبكفي هنا تثبت هذا الحد الاصطلاحي، على أن يعالج الفرع اللاحق أبعاد العلاقة ووظيفتها الاستراتيجية بصورة تفصيلية (الحمد والبسوس، 2023، ص 367-368).

ولا يندرج كل تعاون عسكري تلقائياً ضمن الدبلوماسية الدفاعية، لأن العبرة لا تتعلق بطبيعة النشاط العسكري وحده، وإنما بالسياق والغاية التي يؤديها فيها؛ فالتدريب أو الزيارة أو التمرين المشترك يكتسب دلالة دبلوماسية دفاعية عندما يوظف ضمن علاقة خارجية منظمة تستهدف بناء الثقة أو تطوير التعاون أو دعم هدف سياسي أو دفاعي محدد، أما النشاط الفني أو العملياتي المنفصل عن هذا البعد فلا يكفي بذاته لإدراجه ضمن المفهوم، وبذلك يكون التعاون العسكري مجالاً قد تستخدم بعض أدواته في الدبلوماسية الدفاعية، من دون أن يكون مرادفاً لها (Drab، 2018، ص 65-66).

يمتد التمييز كذلك إلى التحالفات والشراكات الدفاعية؛ فالتحالف يقوم عادة على مستوى أعلى من الالتزام المتبادل، وقد يرتبط بتعهدات دفاعية أو أمنية محددة، في حين تسمح الشراكة الدفاعية بدرجات أكثر مرونة من التعاون لا تستلزم بالضرورة التزامات تحالفية؛ أما الدبلوماسية الدفاعية فهي الإطار الوظيفي الأوسع الذي يمكن أن تستخدم داخله الشراكات والاتفاقات والاتصالات وغيرها من الأدوات بحسب أهداف الدولة وطبيعة علاقتها بالطرف الآخر، ولذلك لا يصح التعامل مع هذه المصطلحات باعتبارها مستويات مترادفة من الظاهرة نفسها (Lanoszka، 2025، ص 9-11)، ويؤكد هذا التمييز أن الدبلوماسية الدفاعية تتحدد بوظيفتها السلمية الخارجية وبطبيعة توظيف الموارد والمؤسسات الدفاعية أكثر مما تتحدد باسم النشاط ذاته، وهو ما يوفر أساساً مفاهيمياً يمنع الخلط بين الأداة والسياسة والإطار المؤسسي، ومن هذا الضبط يمكن الانتقال إلى تحليل الوظيفة التي تؤديها الدبلوماسية الدفاعية داخل منظومة العمل الخارجي للدولة، ولا سيما في دعم السياسة الخارجية والبعد الوقائي للعلاقات الدفاعية.

المطلب الثاني - الوظيفة الاستراتيجية للدبلوماسية الدفاعية

تكتسب الدبلوماسية الدفاعية قيمتها الاستراتيجية من قدرتها على ربط المجال الدفاعي بالأهداف الأوسع للدولة في علاقاتها الخارجية، إذ لا تقتصر وظيفتها على إدارة الاتصالات العسكرية أو توسيع التعاون المؤسسي، بل تمتد إلى دعم المصالح الوطنية وتعزيز الثقة وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتفاهم والتنسيق بين الدول، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب الوظيفة الاستراتيجية للدبلوماسية الدفاعية من زاويتين مترابطتين؛ الأولى تتصل بدورها في خدمة السياسة الخارجية عبر توظيف القنوات والموارد الدفاعية، والثانية ترتبط ببعدها الوقائي وما يمكن أن تسهم به في الحد من التوتر وتعزيز التواصل قبل انتقال الخلافات إلى مستويات أكثر تعقيداً.

أولاً- الدبلوماسية الدفاعية في خدمة السياسة الخارجية

تؤدي الدبلوماسية الدفاعية دوراً يتجاوز مجرد إدارة العلاقات العسكرية بين الدول، لأنها تتيح توظيف قدرات المؤسسة الدفاعية في خدمة الأهداف التي تحددها السياسة الخارجية، من خلال قنوات غير قتالية تجمع بين الاتصال والتنسيق وبناء الثقة والتعاون المؤسسي، ويكشف هذا الدور عن انتقال جزء من الفعل الخارجي للدولة من المجال الدبلوماسي التقليدي إلى مجال أكثر تخصصاً يستفيد من الموارد الدفاعية في تعزيز الحضور الخارجي وحماية المصالح الوطنية، كما يتيح للدولة تنويع أدوات تفاعلها مع الشركاء وفتح مسارات اتصال في القضايا ذات الطبيعة الأمنية والدفاعية، ومن ثم لا تنفصل الدبلوماسية الدفاعية عن السياسة الخارجية، بل تعمل داخل إطارها وتستمد اتجاهها من أولوياتها، وهو ما يمنحها قيمة استراتيجية حين توظف العلاقات الدفاعية بصورة منسجمة مع الغايات السياسية والأمنية للدولة، ويجعل نجاحها مرتبطاً بوضوح تلك الغايات وقدرة المؤسسات المعنية على تحويلها إلى برامج تعاون واتصال تحقق نتائج ملموسة في البيئة الدولية (الحمد، والبسوس، 2023، 367-368).

وتتضح فاعلية هذا الدور بصورة أكبر عندما تنتظم العلاقة بين المؤسستين الدبلوماسية والدفاعية ضمن مسار تنسيقي واحد، لأن الدبلوماسية الدفاعية لا تحقق أهدافها بمجرد امتلاك أدوات عسكرية أو دفاعية، وإنما من خلال إدماج هذه الأدوات في رؤية خارجية متماسكة تحدد الشركاء والأولويات ومجالات التعاون وحدود التحرك، ويكتسب التنسيق بين وزارتي الخارجية والدفاع أهمية خاصة في هذا السياق، إذ يمنع ازدواج الرسائل الخارجية، ويضمن توافق التحركات الدفاعية مع المواقف السياسية للدولة، كما يسمح باستخدام الزيارات والاتفاقات وبرامج التعاون والاتصال الدفاعي باعتبارها وسائل

داعمة للموقف الخارجي لا أنشطة منفصلة عنه، فضلاً عن أنه يرفع قدرة الدولة على توظيف علاقاتها الدفاعية باتساق مع حساباتها السياسية، وبذلك تصبح الدبلوماسية الدفاعية امتداداً تنفيذياً للسياسة الخارجية في المجال الدفاعي، لا بديلاً عنها ولا مساراً موازياً لها خارج الإطار العام للدولة (البسوس، 2021، ص2).

تتوقف فاعلية الدبلوماسية الدفاعية في خدمة السياسة الخارجية على وضوح الصلة بين التوجه الخارجي للدولة ومجالها الدفاعي، إذ تقوم بين السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية علاقة تفاعلية تجعل الفصل بينهما أمراً غير دقيق عند تفسير السلوك الخارجي للدولة، كما أن الدبلوماسية تمثل إحدى الأدوات التي تتحول من خلالها توجهات السياسة الخارجية إلى ممارسة فعلية في العلاقات الدولية، ومن هذا المنطلق تكتسب الدبلوماسية الدفاعية أهميتها بوصفها مساراً متخصصاً يوظف المجال الدفاعي في خدمة التوجه الخارجي، من دون أن يتحول إلى سياسة مستقلة عنه، ويترتب على ذلك أن تقييم دورها لا ينبغي أن ينصرف إلى حجم نشاطها فحسب، بل إلى مدى اتصال هذا النشاط بالسياسة الخارجية التي تمنحه غايته واتجاهه، وهو ما يحافظ على وحدة العمل الخارجي للدولة ويمنع التعامل مع التحرك الدفاعي باعتباره مساراً قائماً بذاته (عبداللطيف، 2023، ص76).

تتحدد القيمة الاستراتيجية للدبلوماسية الدفاعية بمدى قدرتها على تحويل الموارد والعلاقات الدفاعية إلى أدوات منسجمة مع أهداف السياسة الخارجية، وهو ما يجعل فاعليتها رهناً بوحدة التوجه بين المؤسسات المعنية وتكامل أدوارها، غير أن خدمة المصالح الخارجية لا تمثل الوظيفة الوحيدة لهذا المجال، إذ يبرز إلى جانبها بعد وقائي يقوم على استخدام العلاقات الدفاعية في بناء الثقة وتقليل احتمالات التوتر قبل تحوله إلى تهديد مباشر.

ثانياً- البعد الوقائي للدبلوماسية الدفاعية

ينصرف البعد الوقائي للدبلوماسية الدفاعية إلى توظيف العلاقات والاتصالات الدفاعية في الحد من احتمالات التوتر قبل انتقالها إلى مستوى أكثر حدة، إذ تنتج الأنشطة غير القتالية للمؤسسات الدفاعية مساحات منتظمة للحوار وتبادل التصورات وبناء الثقة بين الأطراف، بما يساعد على تقليل سوء الفهم وكشف مواطن القلق المتبادل في وقت مبكر، وتزداد أهمية هذه الوظيفة عندما تكون العلاقات السياسية معرضة للتوتر أو عندما تفنقر الأطراف إلى قنوات اتصال مستقرة، لأن استمرار التواصل

الدفاعي يمكن أن يحافظ على حد أدنى من التفاهم ويمنع تضخم التصورات العدائية، كما يتيح التعرف المبكر إلى جوانب الحساسية التي قد تتحول، إذا أسيء تقديرها، إلى مصادر توتر يصعب التحكم فيها لاحقاً، ومن ثم لا تتحدد قيمة الدبلوماسية الدفاعية الوقائية بقدرتها على إنهاء النزاع بعد وقوعه، بل بقدرتها على تهيئة بيئة تقل فيها فرص نشوئه أو تصاعده من خلال الثقة والشفافية واستمرار الاتصال المؤسسي بين الجهات الدفاعية المعنية (السويدي، والبسوس، 2023، ص333).

ويقوم هذا الدور الوقائي على منطق التحرك المبكر، فالوقاية تكون أكثر فاعلية عندما تبدأ قبل أن يتحول الخلاف إلى نزاع مفتوح، وهو ما يقتضي القدرة على إدراك مؤشرات التوتر والمحافظة على قنوات تسمح بالتواصل والتقدير المشترك للمخاطر، وفي هذا الإطار يمكن للدبلوماسية الدفاعية أن توفر للدولة مساراً مكملاً للأدوات الدبلوماسية التقليدية عبر اللقاءات الدفاعية والاتصالات المؤسسية وتبادل التقديرات في القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، بما يساعد على احتواء سوء الفهم وتجنب الحسابات الخاطئة، غير أن هذه الوظيفة لا تجعلها بديلاً عن الدبلوماسية الوقائية بمعناها الأشمل، بل تمنحها وظيفة مساندة داخل المجال الدفاعي، تستمد فاعليتها من التوقيت المبكر ومن قدرتها على إبقاء الاتصال قائماً حين تتزايد مؤشرات التوتر بين الأطراف، ولذلك يرتبط نجاحها بوجود إرادة سياسية تسمح بتحويل الاتصال الدفاعي إلى أداة للتهئية لا إلى مجرد نشاط بروتوكولي (الأمين العام للأمم المتحدة، 2011، ص3).

ومع ذلك لا ينبغي التعامل مع البعد الوقائي باعتباره ضماناً تحول دون نشوء النزاعات، لأن الوقاية قد تتجح في مرحلة وتتعرش في أخرى تبعاً لطبيعة الخلاف ومصالح الأطراف وحدود الاستجابة السياسية، وعندما يتعذر منع النزاع تصبح الأولوية للحد من انتشاره واحتواء آثاره ومنع انتقاله إلى مستويات أوسع، وهو ما يضع حدوداً واقعية للدور الذي يمكن أن تؤديه الدبلوماسية الدفاعية في هذا المجال، فهي تستطيع دعم التواصل وبناء الثقة وتقليل احتمالات سوء التقدير، لكنها لا تملك منفردة معالجة الأسباب السياسية أو الاستراتيجية العميقة التي تدفع الأطراف نحو الصراع، ومن هذه الزاوية تظهر قيمتها الوقائية بوصفها جزءاً من منظومة أوسع لإدارة العلاقات والأزمات، لا أداة مستقلة عنها، ويصبح معيار فاعليتها هو قدرتها على الإسهام في خفض التوتر وفتح المجال أمام المعالجة السياسية قبل اتساع النزاع أو تعقده بصورة يصعب احتواؤها (العمرائي، 2025، ص671).

يبرز البعد الوقائي للدبلوماسية الدفاعية أهميتها في إدارة العلاقات الدفاعية قبل وصول التوتر إلى مستويات يصعب احتواؤها، من خلال الحفاظ على الاتصال وبناء الثقة وتقليل احتمالات سوء التقدير، غير أن فاعلية هذا الدور تبقى مرتبطة بقدرة الدولة على إدماجه ضمن سياستها الخارجية والدفاعية، وهو ما يمهد للانتقال من تحديد وظائف الدبلوماسية الدفاعية إلى دراسة الكيفية التي تتجسد بها عملياً في الممارسة الدولية.

المبحث الثاني - الممارسة الدولية للدبلوماسية الدفاعية

تمهيد:

تكشف الممارسة الدولية للدبلوماسية الدفاعية عن انتقال المفهوم من إطاره النظري إلى مجال تطبيقي متعدد فيه صور التفاعل الدفاعي بين الدول وفق مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية، إذ لا تتحقق فاعلية هذا المجال بمجرد تبني توجهات عامة، بل من خلال أطر مؤسسية وتنظيمية تسمح باستمرار الاتصال وبناء التعاون وتطوير العلاقات الدفاعية على أسس واضحة، كما تتنوع أدوات الممارسة بين الاتفاقات والشراكات والتمثيل والاتصال الدفاعي وبرامج بناء القدرات والتعاون التقني والصناعي، بما يعكس اتساع نطاق الدبلوماسية الدفاعية وقدرتها على التكيف مع اختلاف البيئات الوطنية والدولية، ومن هذا المنطلق يتجه هذا المبحث إلى تحليل الأطر التي تنتظم داخلها العلاقات الدفاعية، ثم دراسة أبرز أدوات التعاون التي تمنح الدبلوماسية الدفاعية حضورها العملي وتكشف الكيفية التي تتحول بها أهدافها إلى ممارسات قابلة للتنفيذ بين الدول.

المطلب الأول - الأطر المنظمة للعلاقات الدفاعية

تحتاج الممارسة الفعلية للدبلوماسية الدفاعية إلى أطر منظمة تمنح العلاقات بين الدول قدراً من الاستمرارية والوضوح، لأن التعاون الدفاعي لا يحقق أهدافه بصورة مستقرة إذا ظل رهناً بالاتصالات الطرفية أو المبادرات المحدودة، ومن هنا تبرز أهمية الأطر التي تضبط مجالات التعاون وتحدد قنواته ومستوياته وتوفر له أساساً مؤسسياً يسمح بتطويره ومتابعته، ويتجه هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه الأطر من خلال الاتفاقات والشراكات الدفاعية بوصفها أساساً لتنظيم التعاون، ثم التمثيل والاتصال الدفاعي باعتبارهما وسيلتين لاستمرار التواصل وتبادل المواقف وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الدفاعية في العلاقات الدولية.

أولاً- الاتفاقات والشراكات الدفاعية

تؤدي الاتفاقات الدفاعية وظيفة أساسية في تنظيم العلاقات الدفاعية بين الدول، لأنها تنقل التفاهم السياسي من مستوى الرغبة العامة في التعاون إلى إطار أكثر تحديداً يبين مجالاته وأولوياته وآليات تنفيذه، كما تمنح العلاقة قدراً من الاستمرارية يتجاوز أثر الاتصالات الظرفية أو المبادرات المحدودة، وتظهر أهمية هذا الإطار عندما تتعدد مجالات التعاون وتتطلب تنسيقاً مؤسسياً يحدد المسؤوليات ويضبط مسارات العمل المشترك، ومن ثم لا تقتصر قيمة الاتفاق الدفاعي على طابعه القانوني أو الإجرائي، بل تمتد إلى قدرته على تثبيت قواعد العلاقة وتوفير مرجعية يمكن العودة إليها عند تطوير مجالات التعاون أو معالجة التباين في الأولويات، وبذلك يصبح الاتفاق إحدى القنوات التي تمنح الدبلوماسية الدفاعية أساساً منظماً يسمح بتحويل المصالح المشتركة إلى ترتيبات قابلة للتنفيذ والاستمرار، بما يعزز انتظام العلاقة ويحد من اعتمادها على الاعتبارات الشخصية أو التغيرات السياسية الآنية (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2011، ص36).

أما الشراكات الدفاعية فتتمثل مستوى أكثر مرونة واتساعاً من التعاون، لأنها تقوم على تراكم المصالح المشتركة وتعدد مجالات التفاعل واستمرار التنسيق بين الأطراف، من دون أن تستلزم بالضرورة انتقال العلاقة إلى صيغة تحالف ملزم، وتظهر مرونة هذا النمط في الممارسة الدولية في الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا، التي تطورت بوصفها إطاراً طويلاً للأمد للتعاون في مجالات الاهتمام المشترك وتحقيق المنافع المتبادلة، من دون أن يعني ذلك بلوغ العلاقة بالضرورة مستوى التحالف الكامل، وهو ما يوضح أن الشراكة يمكن أن توفر مستوى متقدماً من التنسيق مع احتفاظ الأطراف بهامش من الاستقلال في التزاماتها الاستراتيجية، ومن هذه الزاوية تكتسب الشراكات أهميتها في الدبلوماسية الدفاعية باعتبارها أطراً تسمح بتوسيع التعاون تدريجياً وفق مستوى الثقة والمصالح المشتركة، مع المحافظة على قدر من المرونة يتلاءم مع اختلاف الحسابات السياسية والأمنية للدول (عبد الرسول، 2025، ص323).

ولا تعني العلاقة بين الاتفاقات والشراكات الدفاعية التطابق بينهما، لأن الاتفاق قد يؤدي وظيفة قانونية أو تنظيمية تحدد مجالات التعاون وآلياته، بينما تعبر الشراكة عن مستوى أوسع من التفاعل يتأسس على الاستمرارية وتعدد المصالح وتراكم الثقة، ومع ذلك يمكن أن يتكاملا عندما تتحول الإرادة

السياسية في التعاون إلى اتفاقات ومعاهدات تدعم التنسيق والعمل المشترك، ثم تتطور هذه الأطر مع الزمن إلى علاقات أكثر كثافة واستقراراً، ومن هنا تظهر الدبلوماسية الدفاعية بوصفها المجال الذي يربط بين البناء المؤسسي للعلاقة وبين الممارسة المستمرة التي تمنحها مضمونها العملي، فالاتفاق يهيئ الإطار، والشراكة توسع مجال التفاعل داخله أو حوله، من دون أن يعني ذلك أن كل اتفاق ينشئ شراكة استراتيجية أو أن كل شراكة تستلزم تحالفاً، وهو تمييز ضروري لفهم تفاوت مستويات العلاقات الدفاعية بين الدول وتجنب استخدام المصطلحات المختلفة وكأنها تعبر عن درجة واحدة من الارتباط أو الالتزام (طعمة، 2021، ص101).

توضح الاتفاقات والشراكات الدفاعية أن تنظيم العلاقات الدفاعية لا يقوم على مستوى واحد من الارتباط، بل يتدرج بين أطر قانونية تحدد مجالات التعاون وعلاقات أكثر مرونة تتسع بتراكم المصالح والثقة، ويكشف هذا التدرج أهمية البعد المؤسسي في استدامة الدبلوماسية الدفاعية، غير أن فعالية هذه الأطر تظل مرتبطة بوجود قنوات اتصال وتمثيل مستمرة تضمن متابعة التعاون وتحويله إلى ممارسة عملية بين المؤسسات الدفاعية.

ثانياً- التمثيل والاتصال الدفاعي

يُعد التمثيل الدفاعي أحد المظاهر المؤسسية للدبلوماسية الدفاعية، إذ يوفر للدولة حضوراً متخصصاً داخل بعثتها الدبلوماسية يتولى متابعة الجوانب المرتبطة بالعلاقات العسكرية والدفاعية مع الدولة المضيفة، ويأتي الملحق العسكري في مقدمة صور هذا التمثيل بوصفه عضواً فنياً يعمل ضمن إطار البعثة ويضطلع بمهام تتصل بمجاله المهني، وهو ما يميز التمثيل الدفاعي عن التمثيل الدبلوماسي العام من حيث التخصص، مع بقائه جزءاً من الحضور الرسمي للدولة في الخارج، وتتبع أهميته من قدرته على وصل المؤسسة الدفاعية بالبيئة الخارجية بصورة منظمة، بما يسمح باستمرار المتابعة والتواصل في القضايا ذات الصلة بالدفاع، ويمنح العلاقات الدفاعية قناة مؤسسية ثابتة لا تعتمد فقط على الزيارات أو الاتصالات المؤقتة، ومن ثم يمثل التمثيل الدفاعي إحدى الركائز التي تنتقل من خلالها الدبلوماسية الدفاعية من المستوى السياسي العام إلى ممارسة يومية أكثر انتظاماً وتخصصاً (المحمدي، والجبوري، 2025، ص397).

ويكتسب هذا التمثيل طبيعته المؤسسية من اندماجه داخل البعثة الدبلوماسية ذاتها، فالملحق العسكري

لا يعمل بمعزل عن الإطار الرسمي الذي تمارس من خلاله الدولة علاقاتها الخارجية، بل يؤدي اختصاصه ضمن منظومة البعثة وبما ينسجم مع طبيعة العمل الدبلوماسي للدولة المضيفة، وهو ما يعزز وحدة التمثيل الخارجي ويحد من احتمال انفصال النشاط الدفاعي عن التوجه السياسي العام، كما أن وجود الملحق داخل البعثة يتيح الجمع بين المعرفة الفنية بالقضايا الدفاعية والإطار الدبلوماسي الذي ينظم العلاقة مع مؤسسات الدولة الأخرى، وبذلك يصبح التمثيل الدفاعي نقطة اتصال بين المجالين الدبلوماسي والدفاعي، لا مجرد وظيفة إدارية ملحقة بالسفارة، وتظهر قيمة هذا التنظيم في قدرته على توفير حضور مستمر يسمح بمتابعة العلاقة الدفاعية وتطويرها في إطار رسمي، مع المحافظة على انسجامها مع بقية أنشطة البعثة ووظائفها الخارجية، كما يضبط ارتباط الملحق برئيس البعثة ممارسة اختصاصه داخل إطار تمثيل الدولة، ويحول دون تشكل مسار دفاعي منفصل عن العمل الدبلوماسي العام (أبو عبدالله، 2021، ص 18).

أما الاتصال الدفاعي فيمثل الجانب الحركي لهذا التمثيل، لأنه يحول الوجود المؤسسي إلى تفاعل مستمر مع الجهات النظيرة في الدولة المضيفة، من خلال إدارة العلاقات الثنائية وتيسير التواصل بين المؤسسات الدفاعية ودعم التنسيق في المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتقدم التجربة الكندية مثلاً على هذا الارتباط بين التمثيل الدفاعي والسياسة الخارجية؛ إذ تطور انتشار الملحقين العسكريين بما يخدم المصالح الخارجية للدولة، مع الحرص على التنسيق بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وتحديد اختصاصات واضحة للعمل، بما يبين أن فاعلية التمثيل الدفاعي لا تقوم على مجرد وجود الملحق داخل البعثة، وإنما على اندماج نشاطه في التوجه الخارجي للدولة وقدرته على دعم العلاقات مع الدول المضيفة، ومن ثم يتكامل التمثيل والاتصال الدفاعي؛ فالتمثيل يوفر الحضور المؤسسي، بينما يمنح الاتصال لهذا الحضور فاعليته العملية واستمراريته (البسوس، 2024، ص 567).

يبرز التمثيل والاتصال الدفاعي أهمية الحضور المؤسسي المستمر في تحويل العلاقات الدفاعية من اتصالات منقطعة إلى مسار أكثر انتظاماً وقدرة على المتابعة، إذ يوفر التمثيل قناة رسمية، بينما يمنح الاتصال هذه القناة فاعليتها العملية، غير أن استمرار العلاقة لا يحقق غايته ما لم يقترن بأدوات تعاون تسهم في تطوير القدرات وتوسيع مجالات التفاعل، وهو ما يقود إلى دراسة أبرز صور التعاون الدفاعي.

المطلب الثاني - أدوات التعاون الدفاعي

تتجسد الدبلوماسية الدفاعية عملياً من خلال مجموعة من الأدوات التي تمنح التعاون بين الدول بعداً تنفيذياً يتجاوز الأطر التنظيمية والاتصالات المؤسسية، إذ تسمح هذه الأدوات بتحويل الإرادة السياسية إلى برامج وممارسات تسهم في تطوير القدرات وتوسيع مجالات التفاعل الدفاعي، كما تختلف طبيعتها تبعاً لأولويات الدول ومستوى الثقة القائم بينها والغايات التي توجه علاقاتها الدفاعية، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب أبرز أدوات التعاون الدفاعي من خلال بناء القدرات الدفاعية بوصفه مساراً لتطوير الكفاءة المؤسسية والمهنية، ثم التعاون التقني والصناعي الدفاعي باعتباره مجالاً يعكس مستوى أكثر تقدماً من الشراكة وتبادل الخبرات والموارد.

أولاً- بناء القدرات الدفاعية

يمثل بناء القدرات الدفاعية أحد المسارات العملية التي تتحول من خلالها الدبلوماسية الدفاعية إلى أداة لتطوير المؤسسة العسكرية، إذ يبدأ هذا البناء من الاستثمار في العنصر البشري ورفع كفاءته العلمية والمهنية بما ينسجم مع احتياجات المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية، ولا يقتصر الأمر على إكساب الأفراد مهارات فنية محددة، بل يمتد إلى تنمية قدرتهم على الفهم والتخطيط واتخاذ القرار والعمل ضمن بيئة عسكرية متغيرة، ومن ثم يصبح التعليم والتدريب العسكريان جزءاً من عملية أوسع تستهدف تحسين الأداء المؤسسي ورفع مستوى الجاهزية المهنية، كما تكتسب برامج التعاون الدفاعي أهميتها حين تسهم في نقل الخبرات وتطوير المناهج وأساليب التدريب بما يلائم طبيعة المهام التي تواجهها القوات المسلحة، ويعزز هذا المسار إمكان تحويل الخبرة الخارجية إلى معرفة قابلة للاستيعاب داخل المؤسسة نفسها، بدلاً من بقائها مرتبطة ببرنامج أو جهة تدريبية بعينها، وهو ما يجعل بناء القدرات مدخلاً لزيادة فاعلية المؤسسة الدفاعية لا مجرد نشاط تدريبي محدود الأثر أو منفصل عن أهدافها العامة (علي، محمود، وعريبي، 2024، ص9).

ولا يقتصر بناء القدرات الدفاعية على التعليم والتدريب، بل يمتد إلى تطوير المؤسسة الدفاعية ذاتها من حيث التخطيط والإدارة والسياسات وتنمية الموارد البشرية وتحسين الإجراءات والقدرة على استيعاب الخبرة الخارجية، ولذلك ترتبط استدامة بناء القدرات بمدى تحول التعاون من برامج مؤقتة تستهدف الأفراد إلى مسار مؤسسي يعالج مواطن الضعف ويعزز قدرة المؤسسة على التخطيط والتطوير

والتقويم بصورة مستقلة، ويؤكد هذا المنظور أن التدريب والتعليم يمثلان أحد مكونات بناء القدرات لا مجملها، وأن قيمتهما تزداد عندما يندمجان في عملية أوسع تشمل التطوير المهني والمؤسسي ونقل المعرفة وتحسين أساليب العمل، بما يسمح بتحويل الخبرة المكتسبة من التعاون الخارجي إلى قدرة وطنية تراكمية قابلة للاستمرار والتطوير (Bucur-Marcu، 2009، ص 11-12).

ويكتسب بناء القدرات بعداً خارجياً عندما يهيئ الأفراد والوحدات العسكرية للعمل ضمن بيئات تعاون متعددة الأطراف، لأن التفاعل الدفاعي الدولي يتطلب قدراً من التأهيل المهني والقدرة على التواصل والتنسيق وفهم أساليب العمل المشتركة، ولا سيما في المهام التي تقوم على التعاون أو المشاركة في تشكيلات عسكرية متعددة الجنسيات، ويمنح هذا البعد الدبلوماسية الدفاعية وظيفة تتجاوز تطوير الأداء الداخلي إلى دعم قابلية المؤسسة العسكرية للتفاعل مع الشركاء والاستفادة من الخبرات المتبادلة، كما يساعد على تكوين كوادر أكثر قدرة على العمل في بيئات دولية متنوعة من دون فقدان خصوصية المؤسسة الوطنية، ومن ثم لا يقاس نجاح بناء القدرات فقط بما يحققه من تحسين داخلي، بل أيضاً بقدرة على توسيع فرص التعاون المهني المنظم وتعزيز قدرة القوات المسلحة على المشاركة الفاعلة في الأطر الدفاعية المشتركة، وهو ما يربط بناء القدرات مباشرة بالممارسة الدولية للدبلوماسية الدفاعية (غربية، 2017، ص 14).

يؤكد بناء القدرات الدفاعية أن فاعلية الدبلوماسية الدفاعية لا تقاس بحجم برامج التدريب والتأهيل وحدها، بل بقدرة على تحويل التعاون الخارجي إلى كفاءة مؤسسية مستدامة تعزز أداء القوات المسلحة وقابليتها للتفاعل مع الشركاء، غير أن تطوير القدرات البشرية والمهنية يظل جزءاً من منظومة أوسع تشمل مجالات تقنية وصناعية تسهم في دعم الكفاءة الدفاعية، وهو ما يقود إلى بحث التعاون التقني والصناعي الدفاعي.

ثانياً- التعاون التقني والصناعي الدفاعي

يمثل التعاون التقني والصناعي الدفاعي مستوى متقدماً من الدبلوماسية الدفاعية، لأنه ينقل العلاقة بين الدول من مجرد الاتصال والتنسيق إلى ترتيبات مؤسسية أكثر عمقاً واستمرارية. وتقدم تجربة التكامل الأوروبي في الصناعات الدفاعية مثلاً على هذا المستوى من التعاون؛ إذ ارتبط تطوره بزيادة التنسيق السياسي وبناء قواعد وإجراءات وآليات تنفيذ تنظم المشروعات المشتركة، بما يوضح أن

التعاون الصناعي الدفاعي لا يقتصر على تبادل المنتجات أو الموارد، بل يمكن أن يتطور إلى ترتيبات مؤسسية تربط القرار السياسي بالتنفيذ المشترك ولا يعني ذلك ذوبان الأولويات الوطنية داخل إطار جماعي، إذ تظل الدول حاضرة في تحديد مصالحها ومدى استعدادها لتقاسم الموارد والخبرات، ومن ثم يمنح هذا النوع من التعاون الدبلوماسية الدفاعية بعداً طويلاً الأمد يربط العلاقات السياسية بمشروعات ومصالح دفاعية مشتركة قابلة للتطوير والاستمرار (خوجة، 2022، ص138).

ويرتبط البعد التقني لهذا التعاون بالشركات التي تستهدف توسيع فرص الاستثمار التكنولوجي والاستفادة من المعرفة والخبرة المتاحة لدى الأطراف المختلفة، فالشراكة الصناعية لا تقتصر قيمتها على الجمع بين مؤسستين أو أكثر داخل مشروع واحد، وإنما تتمثل أيضاً في قدرتها على إيجاد بيئة تسمح بنقل التكنولوجيا وتحسين القدرة على استيعابها وتطوير الكفاءات المرتبطة بها، ويكتسب هذا المعنى أهمية خاصة في المجال الدفاعي لأن القيمة الاستراتيجية للتعاون لا تقاس فقط بما يتيح من نتائج آنية، بل بمدى ما يتركه من أثر في المعرفة المؤسسية والقدرة الوطنية على التعلم والتطوير، ومن ثم يصبح نقل المعرفة أكثر أهمية من مجرد الحصول على نتائج جاهزة، كما ترتبط فاعلية الشراكة بوجود قدرة محلية على الاستفادة من الخبرة المنقولة وإدماجها في منظومة العمل، وهو ما يجعل الاستثمار التكنولوجي مساراً تراكمياً يحتاج إلى تخطيط واستمرارية وتكوين للموارد البشرية (بوهنوش، وبريج، 2022، ص36).

ولا تتحقق الفائدة من نقل التكنولوجيا بصورة تلقائية بمجرد وجود شراكة صناعية، لأن عملية النقل تظل مرتبطة بقدرة الطرف المتلقي على اختيار التكنولوجيا الملائمة واستيعابها وتكييفها مع احتياجاته، وقد بينت الخبرة الصناعية أن النقل الأفقي الذي يقتصر على الحصول على تكنولوجيا جاهزة قد يخلق فجوة وتبعية مستمرة إذا لم يترافق مع نمو داخلي في المعرفة والقدرة على التطوير، وهو ما يفرض التمييز بين الحصول على التكنولوجيا وبين بناء القدرة على استيعابها، ومن هنا تكتسب الشراكات التقنية والصناعية الدفاعية قيمتها عندما تتحول إلى وسيلة لتنمية المعرفة والكفاءات الوطنية وتعزيز القدرة المؤسسية على التعلم، لا عندما تبقى العلاقة قائمة على الاعتماد الدائم على الطرف الخارجي، وبذلك يصبح نجاح هذا النوع من التعاون مرتبطاً بقدرته على إنتاج أثر مستدام داخل المؤسسة الوطنية، مع بقاء التعاون الخارجي عاملاً داعماً لا بديلاً عن بناء القدرة الذاتية (مسعي، ومزريق، 2011، ص196).

يظهر التعاون التقني والصناعي الدفاعي أن الدبلوماسية الدفاعية قد تتجاوز الاتصال والتدريب إلى بناء علاقات أكثر عمقاً تقوم على تبادل المعرفة وتطوير القدرات المؤسسية، غير أن القيمة الحقيقية لهذا التعاون ترتبط بقدرته على تعزيز الاستيعاب الوطني للتكنولوجيا والحد من الاعتماد المستمر على الخارج، وبذلك تكتمل صورة أدوات التعاون الدفاعي بوصفها مسارات متدرجة تجمع بين بناء الإنسان والمؤسسة وتطوير القاعدة التقنية والصناعية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الدبلوماسية الدفاعية تمثل مجالاً متكاملًا يربط بين الأدوات الدبلوماسية والقدرات الدفاعية في إطار غير قتالي، بما يتيح للدولة توظيف مؤسساتها الدفاعية لخدمة أهداف سياستها الخارجية والأمنية دون أن تكون بديلاً عن الدبلوماسية التقليدية أو السياسة الدفاعية، وأظهر التأصيل المفاهيمي ضرورة ضبط حدود المفهوم وتمييزه عن الدبلوماسية العسكرية والسياسة الخارجية والسياسة الدفاعية لفهم وظائفه بدقة، كما تبين أن بعده الوقائي يقوم على بناء الثقة واستمرار الاتصال وتقليل سوء التقدير، وفي الجانب التطبيقي تتجسد فاعليته عبر الاتفاقات والشراكات والتمثيل والاتصال الدفاعي وبناء القدرات والتعاون التقني والصناعي، على أن ترتبط هذه الأدوات بأهداف واضحة ومكاسب مؤسسية مستدامة، إذ لا تقاس قيمتها بكثافة الأنشطة، بل بقدرتها على تحويل التعاون الخارجي إلى قدرات وطنية قابلة للتطوير، وبناءً على ذلك تتوقف فاعلية الدبلوماسية الدفاعية على تكامل السياستين الخارجية والدفاعية، ووضوح الأولويات الوطنية، وجودة التنسيق المؤسسي، وقدرة الدولة على إدارة التعاون الدفاعي ضمن رؤية استراتيجية متماسكة تحقق مصالحها وتعزز قدراتها الوطنية بصورة قابلة للاستمرار والتطوير، وتوصلت هذه الخاتمة لجملة من النتائج وجملة من التوصيات نذكرها على النحو التالي:

أولاً- النتائج

- 1- تتحدد الدبلوماسية الدفاعية بوصفها توظيفاً منظماً وسلمياً للمؤسسات والقدرات الدفاعية في خدمة أهداف السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية للدولة دون استخدام القوة القتالية.
- 2- يختلف مفهوم الدبلوماسية الدفاعية عن الدبلوماسية العسكرية والسياسة الخارجية والسياسة الدفاعية، رغم تداخلها الوظيفي معها، بما يفرض ضبط الحدود الاصطلاحية بينها عند التحليل.

- 3- ترتبط فاعلية الدبلوماسية الدفاعية في خدمة السياسة الخارجية بتكامل التوجه بين مؤسسات الخارجية والدفاع، مع إسهامها الوقائي في بناء الثقة وتقليل سوء التقدير.
- 4- تنتظم الممارسة الدولية للدبلوماسية الدفاعية عبر اتفاقات وشراكات وتمثيل واتصال دفاعي، بما يحول التوجهات السياسية إلى علاقات مؤسسية أكثر استقراراً واستمرارية بين الدول.
- 5- يسهم التعاون في بناء القدرات والمجالات التقنية والصناعية في تطوير الكفاءة الدفاعية، وتزداد قيمته عندما ينتج معرفة مؤسسية وقدرة وطنية مستدامة على الاستيعاب والتطوير.

ثانياً- التوصيات

- 1- ينبغي اعتماد تعريف مؤسسي واضح للدبلوماسية الدفاعية داخل الأجهزة المختصة، بما يحدد نطاقها ووظائفها ويمنع الخلط بينها وبين الأدوات العسكرية أو الدبلوماسية الأخرى.
- 2- يجب تعزيز التنسيق بين مؤسسات الخارجية والدفاع لضمان انسجام أنشطة الدبلوماسية الدفاعية مع أولويات السياسة الخارجية والدفاعية وتحقيق وحدة التوجه في العلاقات الدولية.
- 3- من الضروري تطوير قنوات الاتصال والتمثيل الدفاعي واستدامتها، بما يعزز بناء الثقة واستمرار التواصل ويسهم في تقليل سوء التقدير واحتمالات تصاعد التوتر بين الدول.
- 4- ينبغي توجيه الاتفاقات والشراكات الدفاعية نحو أطر مؤسسية واضحة وقابلة للاستمرار، بما يضمن متابعة التعاون وتطويره وفق المصالح الوطنية والأولويات الاستراتيجية المحددة.
- 5- يجب ربط برامج بناء القدرات والتعاون التقني والصناعي بأهداف وطنية طويلة الأمد، مع التركيز على نقل المعرفة وتعزيز القدرة المؤسسية على الاستيعاب والتطوير.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أولاً- الكتب

1- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المسيرة والإنجاز، ط 5، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2011.

ثانياً- الرسائل العلمية والدوريات

2- إبراهيم اسعيد، الإطار الدستوري للسياسة الدفاعية القطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021.

3- أسماء جاسم الحمد، وهاني عمر البسوس، دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة قضايا سياسية، ع 73، 2023.

4- الأمين العام للأمم المتحدة، الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج، وثيقة مجلس الأمن رقم S/2011/552، الأمم المتحدة، 26 أغسطس 2011.

5- أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل التعاون الدفاعي والعسكري الأوروبي: رؤية في التحديات والفرص، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 73، 2021.

6- حسن الحمود، الدبلوماسية الدفاعية: دراسة في نشأة المفهوم واستخداماته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023.

7- رتاج الأمين الهادي أبو عبدالله، تسليم المبعوثين الدبلوماسيين المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021.

8- زيدان موسى العمراني، مفهوم الدبلوماسية الوقائية وآليات تطبيقها، مجلة العلوم الشاملة، مج 9، ع 36، 2025.

9- سمراء غربية، البرامج والطرائق التعليمية في التكوين العسكري لأفراد القوات المسلحة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مج 2، ع 2، 2017.

10- شذى لطيف عبد الرسول، التعاون الصيني الروسي وآفاقه المستقبلية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ع 27، 2025.

11- عبد الكريم مسعي، وعاشور مزريق، مشاريع الشراكة الصناعية ودورها في نقل التكنولوجيا: حالة الشراكة الأوروبية-مصرية، دراسات اقتصادية، مج 5، ع 2، 2011.

12- عدي حميد فهد المحمدي، وفراس صالح خضر الجبوري، نشأة الدبلوماسية: تطورها ووظائفها وواجباتها، مجلة الجامعة العراقية، مج 74، ع 8، 2025.

- 13- علي محمد سعيد عبد المجيد، دبلوماسية قطر الدفاعية لتحقيق المصالح الوطنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج 6، ع 20، 2022.
- 14- فاضل عبد اللطيف، السياسة الخارجية والدبلوماسية: الإشكاليات والتحديات، مجلة دراسات وسياسات، المركز الليبي للدراسات، ع 1، 2023.
- 15- فاطمة محمد السويدي، وهاني عمر البسوس، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الأفريقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 65، 2023.
- 16- فتيحة بوهنوش، وآمال بن بريح، الشراكة الصناعية أداة لدعم الاستثمار التكنولوجي: رؤية جديدة لآفاق واعدة، مجلة دراسات وأبحاث، مج 14، ع 3، 2022.
- 17- مبروكة إمام الورفلي، الدبلوماسية العسكرية: الدفاع في وقت السلم، مجلة البحوث العلمية، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مج 3، ع 6، 2018.
- 18- محمد خوجة، تحليل التكامل الأوروبي للصناعات الدفاعية حسب مقاربة الحكومي الليبرالي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 13، ع 2، 2022.
- 19- هاني عمر البسوس، الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021.
- 20- هاني عمر البسوس، الأهمية الاستراتيجية للملحق العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية، مجلة قضايا سياسية، ع 77، 2024.
- 21- وليد عبد الله علي، ومصطفى عبدالله محمود، وماجد علي عربي، واقع تطبيق متطلبات جودة التعليم والتدريب العسكري الأكاديمي الليبي: دراسة ميدانية في كلية القيادة والأركان الليبية، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع 27، 2024.

المراجع الأجنبية:

- 22- Hari Bucur-Marcu, Essentials of Defence Institution Building, Vienna and Geneva: National Defence Academy and Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2009.
- 23- Alexander Lanoszka, "Alliances, Partnerships, and Alignments: Concepts and Definitions," in Security Order and Strategic Alignment in Europe and the Asia-Pacific: Times of Global Power Shifts, eds. Elena Atanassova-Cornelis, Yoichiro Sato, and Tom Sauer, London: Routledge, 2025.
- 24- Lech Drab, "Defence Diplomacy – An Important Tool for the Implementation of Foreign Policy and Security of the State," Security and Defence Quarterly, Vol. 20, No. 3, 2018.